دور الخلوة الشرعية في تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل

د. عصام حسني الأطرش
استاذ مشارك – جامعة الاستقلال – فلسطين
د. وفاء سامح الخطيب
استاذ مساعد / جامعة القدس – فلسطين

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور الخلوة الشرعية في إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الخلوة الشرعية والضوابط القانونية والشرعية لها في مراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى التعرف على الأثار المترتبة على الخلوة الشرعية للنزلاء، بالإضافة إلى التعرف على معوقات تطبيق الخلوة الشرعية للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف استخدم الباحثان منهج تحليل المضمون، وفي ضوء ذلك توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها أن للخوة الشرعية دور في إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من الناحية الاجتماعية والنفسية والصحية، كما أشارت قواعد نيلسون مانديلا إلى حق النزلاء بالخلوة الشرعية بالتساوي ودون تمييز بين النزلاء، وتعتبر قواعد نيلسون مانديلا أكثر القواعد النموذجية الدولية في معاملة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل تطوراً، وقد توصلت الدراسة بأن هنالك معوقات اقتصادية ومالية واجتماعية وفقهية تحول دون تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها ضرورة تطبيق نظام الخلوة الشرعية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً لمجموعة من الضوابط والشروط.

كلمات مفتاحية: دور، الخلوة الشرعية، تأهيل، النزلاء، مراكز الإصلاح والتأهيل.

Abstract

This study aimed to identify the role of legal solitude in rehabilitating the inmates of reform and rehabilitation centers, by identifying the concept of legal solitude and the legal and legal controls for it in the reform and rehabilitation centers, in addition to identifying the effects of the legal solitude for inmates, in addition to identifying the obstacles to the application of In order to achieve these goals, the researchers used the content analysis approach, and in light of this, the researchers reached a number of results, perhaps the most prominent of which is that the legal Brotherhood has a role in rehabilitating the inmates of the reform and rehabilitation centers in terms of social, psychological and health, as indicated by the rules of Nelson Mandela asserts the right of inmates to legal

solitude equally and without discrimination between inmates, and the Nelson Mandela rules are the most international model rules in the treatment of inmates in correctional and rehabilitation centers. The study recommended a set of recommendations, perhaps the most prominent of which is the necessity of applying the legal seclusion system for inmates in centers Repair and rehabilitation according to a set of terms and conditions.

Keywords: Role, legal seclusion, rehabilitation, inmates, reform and rehabilitation centers.

مقدمة

لقد حظيت المعاملة العقابية للمحكوم عليهم بتطورات كبيرة تتضح من خلال النظرة إلى العقوبة، إذ كان في الماضي الغرض من العقوبة تحقيق أكبر قدر من الردع والإيلام للمحكوم عليه تكفيراً عن ذنبهم، فاتسمت المعاملة العقابية لهذه الفئة بالشدة والقسوة على نحو كانت مبنية على أساليب الإنتقام والزجر والتعذيب وعدم المحافظة على كرامتهم الإنسانية وادميتهم، لكن مع تطور الدراسات في الفكر العقابي تغيرت النظرة إلى العقوبة من الردع والقسوة والانتقام من المحكوم عليهم إلى محاولة إصلاحهم وتهذيبهم وتأهيلهم اجتماعياً فأصبحت المعاملة العقابية لهذه الفئة تعتمد على الكرامة الإنسانية [١].

وقد نصت مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على الأهداف المبتغاة من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية على أنه: يجب أن تهدف معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو تدبير مماثل على قدر ما تسمح به مدة العقوبة إلى خلق الرغبة في نفوسهم والصلاحية لديهم بأن يعيشوا بعد الإفراج عنهم في ظل القانون, وأن يعولوا على أنفسهم وأن تُشجعهم على احترام أنفسهم وتنمي فيهم الشعور بالمسؤولية[٢].

ومن الحقوق التي نصت عليها التشريعات والاتفاقيات الدولية حق النزيل بالإلتقاء بزوجه لقاء الأزواج، والذي أصبح يعرف عند المعاصرين بحق الخلوة الشرعية، والتي يرى الكثيرين من الفهاء أن للخلوة الشرعية دوراً هاماً في إصلاح وتأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، من خلال التأثيرات الإيجابية لها، إلا أنه على الرغم من أهميتها لم تسلم من الانتقادات، والتي ترى فيها أسلوباً غير ذي فائدة، وما يؤكد الخلاف بين الفقهاء حول الخلوة الشرعي، اختلاف التشريعات العقابية المعاصرة في تنظيم أحكام الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، فهنالك تشريعات أخذت بهذا النظام، وتشريعات أخرى لم تؤخذ به أو ضيقت وشددت من أحكام ممارسة هذا الحق بالنسبة للنزلاء.

---

[١] عمر، بن جاري (٢٠١٨). أساليب المعاملة العقابية للسجناء في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢، ص٢٧٤.

[٢] القاعدة ٦٣ من قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء لسنة ١٩٥٥.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في الجوانب التالية:

- قلة الدراسات وندرتها على حد علم الباحثان التي أجريت على موضوع الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وخصوصاً في فلسطين.
- ستساهم هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري حول موضوع الخلوة الشرعية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

أما من الناحية العملية، فتكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- مساعدة أصحاب الاختصاص وصناع القرار خصوصاً (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل) التعرف الى أهمية تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، والتعرف الى الأحكام والضوابط السليمة لتطبيق الخلوة الشرعية التي تساهم في إصلاح وتأهيل النزلاء.
- مساعدة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وأزواجهم في التعرف الى حقهم في ممارسة الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعريفهم بالضمانات التي تكفل سرية الموضوع.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في التعرف إلى دور الخلوة الشرعية في إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث ينبثق عن الهدف الرئس أهداف أخرى فرعيّة تتمثل في التعرف إلى:

- ماهية الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- ضوابط ممارسة الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- موقف الشرع من الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- الآثار الناجمة عن تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- معوقات تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وأبرز النظريات المُفسرة لها.

مشكلة الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيس هو : ما دور الخلوة الشرعية في إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل ؟ و تنبثق عنه أسئلة أخرى فرعيّة تتمثل في :

- ما المقصود بالخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل؟

- ما هي ضوابط ممارسة الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل؟.
- ما موقف الشرع من الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل؟
- ما هي الآثار الناجمة عن تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل؟
- ما هي معوقات تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وأبرز النظريات المُفسرة لها؟

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون القائم على تحليل كافة المعلومات المتوفرة في المصادر والمراجع عن موضوع الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، لعل أبرز مصادر تلك المعلومات هي الاتفاقيات الدولية الخاصة بنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وخصوصاً قواعد نيلسون مانديلا، بالإضافة القوانين الداخلية خصوصاً قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ وقانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤، كما سيشكل اجتهادات الفقهاء مصدراً هاماً للمعلومات في هذه الدراسة.

المبحث الأول

ماهية الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل

المطلب الأول/ مفهوم الخلوة الشرعية والمصطلحات ذات العلاقة:

ارتبط مصطلح الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح بالعديد من المصطلحات التي يجب علينا توضيحها وتبيانها، ولعل أبرز تلك المصطلحات الإصلاح، التأهيل، النزلاء، مراكز الإصلاح والتأهيل، وعليه سنقوم بتوضيحها على النحو التالي:

أولا: الخلوة الشرعية: تعرف الخلوة الشرعية اصطلاحاً بأنها هي أن يجتمع الزوجان بعد عقد الزواج الصحيح في مكان يأمنان فيه من اطلاع الناس عليهما، كدار أو بيت مغلق، فإن كان الاجتماع في شارع أو طريق أو مسجد أو حمام عام أو سطح لا ساتر له أو في بيت مفتوح الباب والنوافذ أو في بستان لا باب له؛ فلا تتحقق الخلوة الصحيحة[١].

والخلوة الشرعية نوعان، الخلوة الصحيحة والخلوة الفاسدة، وما يهمنا في هذه الدراسة هي الخلوة الصحيحة، حيث يمكن لنا تعريف الخلوة الصحيحة وفق المذاهب الأربعة على النحو التالي[٢]:

١- عند الحنفية: اجتماع الزوجين في مكان ما؛ مع انتفاء الموانع الشرعية والطبعية والحسية.

---

[١] الزحيلي، وهبة (١٤٠٩هـ). الفقه الإسلامي وأدلته، ط٣، دار الفكر: دمشق، ص٧٧.

[٢] أبو يحيى، سمر (١٩٩٧). أحكام الخلوة في الفقه الإسلامي، ط١، دار اليازروي العلمية: عمان، ص٣٤ وبعدها.

٢- عند المالكية: الخلوة الصحيحة نوعان:النوع الأول: خلوة اهتداء: وهي أن يجتمع الزوج مع زوجته في مكان ترخى فيه الستور إن وجدت، وإلا فيكفي إغلاق الباب الموصل إليهما بحيث لا يصل إليهما أحد، وتكون خلوة الاهتداء بعد الزفاف، والنوع الثاني: خلوة الزيارة: وهي أن يزور كل من الزوجين الآخر في بيت شخص آخر، أو أن يزور الزوج زوجته في بيت أهلها، أو أن تزور الزوجة زوجها في بيته.

٣- عند الشافعية: أن يجتمع الزوجان في مكان تغلق أبوابه، وترخى ستوره.

٤- عند الحنابلة: انفراد الرجل بزوجته بعد إبرام العقد الصحيح.

نعتقد أن مفهوم الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل يقترب من مفهوم المالكية للخلوة الشرعية تحديدً النوع الثاني ألا وهو خلو الزيارة.

ثانياً: مراكز الإصلاح والتأهيل: تعرف مراكز الإصلاح والتأهيل بأنها بناء محاط بأسوار عالية يودع فيه النزلاء لارتكابهم سلوك مخالف لأنظمة وقوانين المجتمع لفترة محددة يخضع خلالها النزيل للعديد من البرامج المعدة بهدف إصلاحه وتأهيله[١]، كما يمكن تعريفها بأنها منشأت حديثة تضم مجموعة من البرامج المتعلقة بالتدريب والتعليم والإرشاد وغيرها من البرامج الأخرى، كما يمكن تعريفها بأنها أماكن يحجز فيها المحكومين أو الموقوفين للتحقيق معهم من أجل تنفيذ العقوبات من جهة ولإصلاحهم من جهة أخرى[٢].

أما الباحثان فيقترحان تعريفاً لمراكز الإصلاح والتأهيل بأنها الأماكن التي يتم إيداع الموقوفين أو المحكومين من السلطة القضائية بها لتنفيذ العقوبة المفروضة عليهم، على أن تتضمن مجموعة من البرامج التي تسهم في إصلاحهم وتأهيلهم، وبالتالي يمكن أن نميز بين مفهوم السجن ومراكز الإصلاح والتأهيل بما تتضمنه من برامج إصلاحية وتأهيلية، ففي حال لم تتضمن ذلك فهي الأقرب إلى مفهوم من السجن.

ثالثا: النزلاء: يعرف النزيل اصطلاحاً بأنه هو الشخص الذي عوقب ومنع من التصرف بنفسه سواء كان من خلال وضعه في بيت، أم مسجد، أم قبو، أم كما كان سائداً في الوقت الماضي, أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون بانتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم, كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر[٣].

---

[٣]ابو بطيخان، فؤاد (٢٠١٣). واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، ص٦.

[١]الغامدي، محمَّد (2000). اتجاهات النزلاء نحو برامج التعليم والتدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية دراسة مسحية في إصلاحيات الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: الرياض، ص١٢.

[٢]الحارثي، سعيد بن سعد (٢٠١٢). مؤشرات جودة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للسجون من وجهة نظر النزلاء- دراسة ميدانية على سجون محافظة الطائف,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، ص٣٤.

كما تم تعريف النزيل في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني بأنه الشخص، ذكراً كان أم أنثى، الذي يودع في المركز تنفيذاً لقرار صادر عن جهة قضائية، أو أي جهة مختصة[١]، أما قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني فقد عرف النزيل بأنه كل شخص محبوس تنفيذاً لحكم صادر عن محكمة جزائية أو خاصة أو موقوفاً تحت الحفظ القانوني أو أي شخص يحال إلى المركز تنفيذاً لإجراء حقوقي[٢].

رابعاً: التأهيل: يمكن تعريف تأهيل النزلاء بأنه مجموعة العمليات أو الأساليب التي يقصد بها تقديم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية، حيث يتضمن معنى التأهيل إثارة الحوافز الإيجابية عند الشخص بحيث يؤمن بالقيم والنواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه، فيحترم القوانين بعد أن كان متمرداً عليها أو يندمج في الحياة الاجتماعية بعد أن كان منعزلاً عنها[٣].

كما يمكن تعريف تأهيل النزلاء أيضاً بأنه كافة الوسائل المعتمدة داخل المؤسسة العقابية والتي من شأنها أن تصقل سخصية المحكوم عليه بالسجن، بعبارة أخرى هو خلق الشعور لدى المحكوم بمسؤوليته اتجاه نفسه وتجاه المجتمع، والمحافظة على ما لديه من إمكانيات ذهنية وبدنية، ثم تنميتها أو محاولة خلقها إن لم تكن موجودة[٤].

ويقترح الباحثان مفهوماً لتأهيل النزلاء بأنه تعديل سلوك النزلاء كي يصبحوا قادرين على الاندماج الاجتماعي من خلال البرامج المطبقة في مراكز الإصلاح والتأهيل.

المطلب الثاني / ضوابط الخلوة الشرعية في القانون:

لم تتطرق القواعد التموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لموضوع الخلوة الشرعية، التي تعتبر من المرجع الأساس في تحديد المعايير والقواعد التي يجب مراعاتها عند التعامل مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف سنة ١٩٥٥م[٥]، أما قواعد نيلسون مانديلا التي تعتبر أحدث قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وتعتبر صيغة منقحة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لسنة ١٩٥٥م، وخصوصاً في ظل التطور الذي طرأ على

---

[٣] المادة ٢ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤.

[٤] المادة ١ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم ٦ لسنة ١٩٩٨.

[١] موسى، مصطفى محمد (٢٠٠٧). تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية، دار الكتب القانونية: القاهرة، ص٢٥.

[٢] بواقنة، تهاني (٢٠٠٩). تأهيل السجين وفقاً لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم ٦ لسنة ١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، ص٢-٣.

[٣] أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه ٦٦٣ جيم (د-٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/يوبيو ١٩٥٧ و٢٠٦٧ (د-٦٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧، وتتضمن ٩٥ قاعدة ومعيار.

القانون الدولي المتعلق بمعاملة السجناء[١]، قد تطرقت إلى الخلوة الشرعية والتي أطلق عليها مسمى الزيارات الزوجية، حيث جاء في نص القاعدة (٢/٥٨) حيثما يُسمَح بالزيارات الزوجية، يُطبَّق هذا الحق دون تمييز، وتُتاح للسجينات إمكانية ممارسة هذا الحق على قدم المساواة مع الرجال، وتُوضع إجراءات وتُوفَّر أماكن لضمان إتاحة فرصة عادلة ومتساوية للانتفاع من هذا الحق، مع إيلاء العناية الواجبة للحفاظ على السلامة وصون الكرامة.

يتضح لنا من القاعدة (٢/٥٨) من قواعد نيلسون مانديلا أنها أكدت على حق الخلوة الشرعية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل تحت مسمى الزيارات الزوجية، كما أكدت على مجموعة من الأحكام والضوابط العامة لتطبيق الزيارات الزوجية، يمكن تحديدها فيما يلي:

- عدم التمييز بين النزلاء عند تطبيق الزيارات الزوجية، وهو ما يؤكد لنا عدم وجود شروط تتعلق بالنزلاء للاستفادة من هذا الحق كمدة الحكم أو أن يكون النزيل حسن السيرة والسلوك.
- تستفيد النزيلات الزوجات من هذا الحق بالقدر الذي يستفيد منه الرجال، وعدم اقتصارها على الرجال فقط.
- أن يكون هنالك إجراءات وأماكن لتطبيق الزيارة الزوجية بشكل يحقق العدل والمساواة في الاستفادة من هذا الحق.
- أن يكون هنالك عناية واهتمام للحفاظ على سلامة الأزواج وصون كرامتهم، كالمحافظة على سرية الزيارة مثلاً.

كما أقرت قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) في القاعدة ٢٧ منها على حق اتصال السجينات بالزوج حيث جاء فيها (حيثما يسمح بزيارة الأزواج، تتاح للسجينات إماكنية ممارسة هذا الحق على قدم المساواة مع الرجال)[٢].

كما أقر قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني ٩ لسنة ٢٠٠٤م على حق الخلوة الشرعية، حيث جاء فيه (لكل نزيل محكوم عليه بمدة سنة أو أكثر الاختلاء بزوجه الشرعي في مكان في المركز، يخصص لتلك الغاية تتوافر فيه شروط الخلوة الشرعية ووفق تعليمات

---

[٤] سميت قواعد نيلسون مانديلا بهذا الإسم تكريماً لإرث رئيس جنوب أفريقيا الراحل نيلسون مانديلا الذي قضى ٢٧ سنة في السجن في سياق كفاحه في سبيل حقوق الإنسان العالمية والمساواة والديموقراطية وتعزيز ثقافة السلام، كما تم إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم ١٧٥/٧٠ واعتمدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

[١] أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب القرار ١٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز ٢٠١٠م بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بالقواعد.

يصدرها المدير)[١]، يتضح لنا أن قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني حدد أحكام الخلوة الشرعية والمستفيدين منها على النحو التالية:

- يستفيد من الخلوة الشرعية المحكوم عليهم بسنة أو أكثر، وبالتالي استبعد المحكومين دون بأقل من سنة واستبعد الموقوفين، وهو ما نعتبره مخالف لقواعد نيلسون مانديلا التي اشترطت عدم التمييز بين النزلاء.
- يستفيد من الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل النزلاء والنزيلات، وهو ما ينسجم مع قواعد نيلسون مانديلا.
- يجب أن تعقد الخلوة الشرعية في مكان داخل مركز الإصلاح والتأهيل.
- يتضمن المكان شروط الخلوة الشرعية، ولعل أبرزها وجود علاقة شرعية بين الزوج والزوجة، فالعلاقات غير الشرعية غير مقبولة، وأن يكون المكان ساتراً ومغلقاً وبعيداً عن الأنظار، بما يضمن كرامة النزلاء وأزواجهم، وهو ما ينسجم مع قواعد نيلسون مانديلا.

إلا أننا نرى قانون مراكز الإصلاح والتأهيل قد أغفل عن تحديد عدد مرات الخلوة الشرعية التي يمكن أن يستفيد منها النزيل، ونتوقع أنه ترك ذلك الأمر من صلاحيات مدير مركز الإصلاح والتأهيل الذي يحدده بناء على تعليمات.

وفي المملكة العربية السعودية بينت اللائحة التنفيذية الخاصة بالزيارة والمراسة، على أنه يتاح للمحكوم عليهم والموقوفين الذين مضى عليهم في السجن ثلاثة أشهر فأكثر فرصة الاختلاء الشرعي بزوجاتهم مرة كل شهر لمدة ثلاث ساعات، وأنشأت لذلك غرفا مجهزة لهذا الأمر بعيدا عن أماكن السجناء ومكاتب الادارة، مؤمنة بالحراسة من بعيد يسمح للزوجة بإحضار المأكولات والهدايا الغير الممنوعة والشاي، لتثبيت العلاقة الأسرية[٢].

كما تنص التشريعات في عدد من دول أوروبا الغربية: كالدانمارك، والسويد، ونيوزلندا،وإسبانيا بالسماح للسجين باستقبال شريكه في الزواج لمدة زمنية قد تصل إلى ثلاث ساعات يمضي فيها الزوجان بعيدا عن الانظار في وحدات صغيرة فيها سرير وحمام ومرافق صحية أخرى[٣].

---

[٢] المادة ٢٠ من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤م.

[١] بن عبدالله، الجريوي (١٩٩٠). السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية مقارناً بنظام السجن والتوقيف وموجباتهما في المملكة العربيةالسعودية، جامعة الإمام بن محمد بن سعود الإسلامية: السعودية، ص٩٩١.

[١] عبد العالي، شويرف وحمادي، عبد الحكام (٢٠١٨). الحقوق الزوجية للسجناء في التشريع الإسلامي والتشريع الوضعي العلاقة الجنسية نموذجاً، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد ٢٦، ص٥٥.

كما أقر المشرع التركي حق النزيل في المعاشرة الزوجية، حيث يحق للمحكوم عليه أن يختلي بزوجه مرة واحدة كل ثلاثة أشهر كأقصى حد ولفترة تتراوح من ثلاث ساعات إلى أربع وعشرون ساعة داخل المؤسسات العقابية المغلقة أو ملحقاتها بعيداً عن أنظار ورقابة العاملين في هذه المؤسسات[١].

أما النظام العقابي في أقليك كوردستان العراق أعطى الحق لكل نزيل مجوم عليه بعقوبة سالبة للحرية في أن يعاشر زوجه ويختلي به داخل المؤسسة الإصلاحية بشرط وجود عقد زواج منصدق من قبل الجهات المختصة ومرور ستة أشهر على إيداعه في المؤسسة الإصلاحية مع الأخذ بنظر الإعتبار مدة موقوفيته في احتساب هذه المدة على ان تتم المعاشرة برضا الطرفين وأن يكونا خاليين من الأمراض، كما يتم تخصيص أماكن في المؤسسة الإصلاحية لممارسة هذا الحق، ويستكيع النزيل أن يمارس هذا الحق مرة واحدة في الشهر الواحد، باستثناء النزيل الذي يتمتع بحسن السير والسلوك ويقدم حدمات للمؤسسة الإصلاحية فله الحق ان يختلي بزوجه لأكقر من مرة في الشهر الواحد، بواقع ثلاث ساعات للمرة الواحدة بحد أعلى[٢].

يعتقد الباحثان أن التنيظم العقابي للخلوة الشرعية في كوردستان العراق تعتبر من أنجع التشريعات التي تساهم في تأهيل النزلاء، حيث تضمنت كافة الأحكام والشروط التي تساعد النزلاء على الإنضباط والإلتزام والاستفادة من برامج التأهيل التربوي والنفسي والاجتماعي.

وهنالك العديد من التشريعات التي لم تنص صراحة على مبدأ الخلوة الشرعية إلأ أنه يستفاد من بعض النصوص فيها أنها تحاول تحقيق الخلوة الشرعية بين الزوج وزوجه من خلال تطبيق مبدأ إجازة الخروج للنزلاء، فمثلاً قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني نص على أنه (للمدير منح النزيل حسن السلوك إجازة مدتها أربع وعشرون ساعة كل أربعة أشهر على الأقل شريطة أن يكون قد أمضى ربع مدة محكوميته وقدم كفيلاً يضمنه أثناء هذه الإجازة)، إلا أن ذلك لا يُطبق على أرض الواقع[٣].

وسار في نفس الاتجاه المشرع الجزائري الذي ينص على أنه (يجوز لقاضي تطبيق العقوبات بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات مكافأة المحبوس حسن السيرة والسلوك المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية تساوي ثلاث سنوات أو تقل عنها بمنحه إجازة الخروج من دون حراسة لمدة أقصاها عشر أيام)[٤].

---

[٣] المادة (٣/٥١-أ) من قانون تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية التركي رقم ٥٢٧٥ لسنة ٢٠٠٤.

[٣] الأمر الوزاري ذي العدد ١٧١٨ في ٢٠١٥/١٠/١٨ الصادر عن وزارة العمل والسؤون الاجتماعية في كوردستان العراق.

[١] المادة (٢/٥٧) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم ٦ لسنة ١٩٩٨.

[٢] المادة (١٢٩) من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجزائري لسنة ٢٠٠٧.

إلاَّ أن الجانب التطبيقي جاء على خلاف ما جاء في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني، حيث تقوم بعض مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني بتطبيق الخلوة الشرعية في المراكز، جون الاستناد إلا نص قانوني، وإنما يمكن أن يستند في ذلك إلى تعليمات من الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل في جهاز الشرطة الفلسطينية، فمثلاً في مركز إصلاح وتأهيل غزة تم تطبيق الخلوة الشرعية ضمن الشروط والأحكام التالية[١]:

- يستفيد من الخلوة الشرعية المحكومين باحكام عالية.
- لا تمنح لمن تزوج داخل مركز الإصلاح والتأهيل وحكمه منخفض.
- توفير مكان داخل المركز يحتوي على غرفة نوم وصالة بالإضافة لكل المرافق التي تلزم النزيل في خلوته الشرعية.
- يحصل النزيل على الخلوة الشرعية من خلال تقديم طلب لإدارة المركز يعبر عن حاجته للخلوة الشرعية يذكر فيها الوقت واليوم.
- يستفيد من الخلوة الشرعية المحكوم ذو السلوك الحسن.
- يزور الزوج زوجته والزوجة زوجها ضمن إطار مضبوط.
- تمنح الخلوة الشرعية للنزلاء على فترات متباعدة.
- يستفيد من الخلوة الشرعية جميع النزلاء بغض النظر عن تهمهم أمنية أم جنائية.

المطلب الثالث / موقف الشرع من الخلوة الشرعية:

اتفق الفقهاء على جواز زيارة زوجة النزيل له لرؤيته وتزويده بالطعام محافظة على الصلة بينه وبين أهله، ولكنهم اختلفوا في مسألة زيارة الزوجة لزوجها للاستمتاع والتمكين من الوطء، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

أولا: لا يمنع السجين من وطء أو أمته في السجن، إذا طلب ذلك وتوفر المكان الملائم لذلك الغرض حيث لا يطلع عليه أحد، وهو مذهب الحنفية في الراجح عندهم، والمالكية في قول، والشافعية في قول، والحنابلة، وجاء في الجوهرة النبرة (وإن احتاج إلى الجماع فلا بأس أن تدخل عليه إمرأته، أو جارينه فيطأها حيث لا يطلع عليه أحد)، وقال صاحب أسنى المطالب (ولا يمنع المحبوس من الاستمتاع بنسائه في الحبس إن أمكن فيه فإن امتنعن من ذلك أجبرت أمته عليه لا زوجته الحرة)، بل أن الحنابلة والشافعية تجاوزوا موضوع السماح للسجين بوطء

---

[٣] مقابلة منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.alhadath.ps/article/50984 تاريخ النشر ١٢-١-٢٠١٧ تاريخ الدخول ١٥-٧-٢٠٢١ الساعة ٧:١٥ مساءً.

زوجته ونصوا على أكثر من ذلك وهو إلزامه بالعدل بين نسائه بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها، وقد أستدل أصحاب هذا الرأي بالمعقول والقياس[١].

فمن المعقول أن استمتاع الزوج بزوجته من حقوقه عليها فلا يمنع من ذلك لمجرد السجن، ومن القياس قياس شهوة الفرج على شهوة البطن بجامع أن كلا منهما حاجة لا يستغني عنها، حيث قالوا أنه غير ممنوع من قضاء شهوة البطن فكذا شهوة الفرج، إذ لا موجب لسقوط حقه في الوطء[٢].

ثانيا: يمنع السجين من الخلوة الشرعية بزوجه، ولا يمكن من وطئها في السجن، وهذا مذهب المالكية، وهو قول عند الحنفية، وقد استدل المالكية غلى مذهبهم في منع السجين من الخلوة السشرعية بقولهم : إن ذلك الأمر ينافي الحكمة التي شرع من أجلها السجن، وهو التضييق على السجين، وإيقاعه في الضجر كي يرتدع ويبادر إلى أداء ما عليه من حقوق للناس، وفي تمكينه من الخلوة الشرعية ترفيه، وتنعم ينافي تلك المقاصد التي من أجلها شرع السجن ، وفي ذلك قال سحنون من المالكية (من سجن في دين لإمرأته أو غيرها فليس له أن تدخل إليه إمرأة لأنه سجن للتضييق عليه، فإذا لم يمنع لذته لم يضيق عليه).

ثالثا: الأصل أن وطء المحبوس زوجته حق من حقوقه المشروعة، ولا يمنع منه إلا إذا اقتضت ذلك المصلحة، وهذا قول بعض الشافعية[٣].

وفي ذات الاتجاه أصدر علي جمعة محمد فتوى تؤكد حق الخلوة الشرعية للنزلاء جاء فيها بأنه (ليس هناك مانعٌ شرعيٌّ من خلوة المسجون بزوجته أو العكس؛ حيث راعى الإسلام إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية، حتى عَدَّ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحقَّ من الصدقات التي يثيب الله تعالى عليها؛ فقال: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَة» رواه مسلم، ولا يجوز حرمان الرجلِ من زوجته على سبيل التعزيرِ؛ لأنَّ التعزير في هذه الحالة لن يقع عليه وحده، بل سيتعدى الضرر إلى زوجته، والعقوبة في الإسلام شخصية؛ فلا تتعدى الجاني إلى غيره، والأمرُ في تنظيم هذا كله راجعٌ إلى جهةِ الإدارة لفِعْلِ ما تراه صالحًا)[4].

وفيما يتعلق بعدد مرات الخلوة الشرعية فذهب جمهور الفقهاء الى ان من حق الزوجة على زوجها ان يعاشرها مر ةفي كل طهر أو شهر،على الاقل،مالم يكن عذر شرعي يحول بينه وبينها،لقوله تعالى: «فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ

---

[١] فغرور، رابح (٢٠١٨). نظام الخلوة الشرعية للسجين دراسة مقارنة بين التشريع العقابي الإسلامي والوضعي، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد ١٣، ص٥٢٠.

[٢] بن مازة، برهان (٢٠٠٤). المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية: بيروت، ص٢٥.

[١] البحيرمي، سليمان (١٩٩٥). حاشية البحيرمي على الخطيب، دار الفكر: بيروت، ص٤١٩.

[٢] فتوى منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?ID=11085 تاريخ النشر ٢٦-٢-٢٠٠٤ تاريخ الدخول ١٦-٧-٢٠٢١ الساعة ٨:٣٥ مساءً.

مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ »،وذهب الامام الشافعي الى ان ذلك حق له كسائر الحقوق لا يجب عليه، وقدر الامام احمد بن حنبل زمن وجوب اتيان الزوجة بأربعة اشهر قياساً على الايلاء الذي قال فيه تعالى: «لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٢٢٦ » ،فإذا كان الزوج في سفر ولم يكن لديه عذر مانع من رجوعه الى زوجته؛ فإن الامام احمد ذهب الى توقيت اتيان الرجل زوجته في هذه الحالة بستة اشهر،فقد سئل: كم يغيب الرجل عن زوجته؟ قال: ستة اشهر يكتب اليه، فإن ابى ان يرجع اليها وعجزت هي عن الذهاب اليه مع محرم فرق الحاكم بينهما،وحجته في ذلك ماروي عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- انه سأل ابنته ام المؤمنين حفصة رضي الله عنها: كم تصبر المرأة على زوجها؟ فقالت:خمسة اشهر او ستة اشهر،فوّقت للناس في مغازيهم ستة اشهر يسيرون شهراً و يقيمون اربعة اشهر ويسيرون راجعين شهراً[1].

يتضح لنا أن الإسلام أكدت على حق الخلوة الشرعية للنزلاء، انطلاقاً من مبدأ أساسي ألا وهو أن العقوبة ليست شخصية، وأن الزوج النزيل ليس المتضرر الوحيد بل زوجه أيضاً متضرر من عدم الاختلاء بزوجه، وبالتالي أجاز الإسلام هذا الحق، أما فيما يتعلق بعدد مرات الخلوة الشرعية المسموح بها، فنستنتجها من الأحاديث النبوية التي تؤكد على المدة التي تستطيع الزوجة أن تصبر بها على زوجها والغالب بأنها أربعة أشهر، وهذه المدة التي أخذ بها قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني عندما قرر إجازة الخروج للنزيل حسن السلوك.

المبحث الثاني

الآثار الناجمة عن تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل

للخلوة الشرعية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل تأثيرات هامة منها ما يعود على النزيل نفسه ومنها ما يعود على زوج النزيل، حيث يمكننا تصنيفها لتأثيرات اجتماعية، ونفسية، وصحية، وعليه سنتطرق لتلك التأثيرات وفق التصنيف المذكور.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعيّة:

يجب أن نشير في البداية إلا أن الخلوة الشرعية تحقق الأهداف التي تحققها الزيارات العادية و هي التواصل ما بين النزيل وذويه، و هي بالتأكيد التي تساهم في زيادة الروابط والعلاقات الأسرية والاجتماعية بين النزيل وذويه، وبالتالي يمكننا أن نحدد التأثير الأول للخلوة الشرعية و هو التواصل ما بين النزيل وذويه مما يؤدي إلى

[1] الخلوة الشرعية للسجناء العقوبة في الإسلام شخصية لا تتعدى الجاني إلى غيره، مقال مشنور على الموقع الإلكتروني https://alqabas.com/article/12126 تاريخ النشر ٧-٤-٢٠١٦ تاريخ الدخول ١٦-٧-٢٠٢١ الساعة ٩:١٧ مساءً.

ز يادة العلا قات الأ سرية وترابط ها وا لذي ينعكس بدوره ع لى تف كير النز يل بالعودة إلى ال سلوك الإجرا مي مرة أ خرى، أ ما في حال انقط عت الز يارات ع نه ف ستنخض العلا قات الأ سرية والاجتماع ية لل نزلاء، و هو ما يت فق مع نظر ية ا لروابط الاجتماع ية وا لتي ت فترض أن ال سلوك الإجرا مي ي نتج ع ندما ت كون ا لروابط الاجتماع ية لل فرد في المجتمع ضعيفة أو متصدعة[١].

من ج هة أ خرى ت ساهم الخ لوة ال شرعية في ا لحد من التف كك الأ سري في المجت مع، وذ لك من خلال المحاف ظة ع لى ديمو مة العلا قة الزوج ية بين ال نزلاء وأزواج هم، ف كثير من الأ سر ا لتي يح كم فيه ا الأزواج بال سجن لمدة طوي لة تت عرض ت لك الأ سر للت شتت وال ضياع والتف كك ب سبب ط لب الزو جات التفر يق ب ينهن و بين أزواجهن، وخصوصاً أن ذلك حق كفلته لهن قوانين الأحوال الشخصية[٢].

وللخ لوة ال شرعية أهم ية أي ضاً في عدم حر مان ال سجين من ح قه في الأ بوة أو الأ موة، خصو صاً المح كوم ع ليهم بمدد طوي لة، ف من حق أي شخص أن ي كون أ ياً أو أ ماً ح تى وإن كان محكو ماً عل يه بعقو بة سالبة للحر ية، وبال تالي ست ساهم في ز يادة عدد المواليد في المجتمع وزيادة طاقاته الإنتاجية[٣].

ك ما ت ساهم الخ لوة ال شرعية في حما ية زوج ال سجين المو جود في ا لخارج، فإذا سجنت الزو جة فإن ا لزوج ي كون معر ضاً لارت كاب جرائم الز نا إذا لم ي سمح له بالإختلاء بزوج ته ال سجينة، وإذا سجن ا لزوج فإن الزو جة قد ت ستغل من ال طامعين ا لذين ي ستغلون حاجات ها الجن سية فت جد نف سها منـ ساقة إلى طر يق الرذي لة، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالسماح بالخلوة الشرعية[٤].

ك ما يتر تب ع لى الح فاظ ع لى الزو جة من الا نحراف نحو الرذي لة، الح فاظ ع لى الأ بناء من الت شتت وال ضياع كنتي جة مترت بة ع لى الح فاظ ع لى الزو جة من الانصياع نحو الرذيلة تلبية لاحتياجاتها الجنسية[٥].

---

[١] ايكرز، رونالد (٢٠١٣). نظريات علم الجريمة، ترجمة ذياب البداينة و رافع الخريشا، دار الفكر ناشرون وموزعون: عمان، ص١٣٨.

[٢] أبو حميدة، عبد الحافظ (٢٠١٢). حق السجين في الخلوة الشرعية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الأدرني، مجلة الجامعة الإسلاميةللدراسات الإسلامية، المجلد ٢٠، العدد ١، ص٩٩.

[٣] فغرور، رابح، مرجع سبق ذكره، ص٥١٨

[٤] المرجع السابق، ص٥١٩

[٥] ابو حميدة، عبد الحافظ ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

و من ج هة أ خرى أثب تت العد يد من الدرا سات الاجتماع ية في ا لمجال أن الخ لوة الـ شرعية واتـ صال الـ سجين بزو جه ي غير سلوكه نحو الأف ضل، لما يرت به الاتـ صال بينهم ما من استقرار نفسي له ينعكس على سلوكه الاجتماعي بدرجة كبيرة[١].

ك ما أن الخ لوة الـ شرعية تـ ساهم في الحـ فاظ ع لى الا ستقرار الاجتـ ماعي للمجتـ مع، من خلال تقلـ يل ن سبة الـ طلاق في المجتـ مع، وبالـ تالي ستنخفض ن سبة التفكك الاجتماعي في المجتمع التي تعبر الأسرة المكون الرئيس لها[٢].

ك ما أن تم كين الـ سجناء من ممار سة حق هم في الخ لوة الـ شرعية يل عب دوراً مه ماً في ا لحد من حالات الـ شذوذ الجن سي[٣]، و هي إن كان الـ كثير من الـ قائمين ع لى الـ سجون ي صرون ع لى أذ ها حالات فرد ية لا تر قي إلى حد الـ ظاهرة، إلا أن هنا لك درا سات ميداني ة تؤ كد خلاف ذ لك، وع لى ا لرغم من ذ لك يجب علي نا لا ننتـ ظر حـ تى تـ صبح ظاهرة ي صعب حـ لها[٤]، و قد أ كدت بـ عض الدرا سات بأن الكـ بت والحر مان ي عدان من بين أ هم العوا مل ا لتي تؤدي إلى انتـ شار ظاهرة الـ شذوذ الجن سي بين الـ نزلاء بنوعيه اللواط والسحاق[٥].

وبـ ناء عـ لى ما تم استعرا ضه يم كن تلـ خيص الـ تأثيرات الاجتماع ية للخ لوة الـ شرعية في النقاط التالية:

- تحقق الخلوة الشرعية الأهداف التي تحققها الزيارات العادية.
- تساهم الخلوة الشرعية في الحد من التفكك الأسري في المجتمع,
- الحد من حرمان النزيل من حقه في الأبوة أو الأمومة.

---

[٦] عبد العالي، شويرغ وحمادي، عبد الحاكم، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

[١] ابو حميدة، عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

[٢] انتشار الشذوذ في السجون أمر معروف وليس جديدا، لكنه أقل بين السجينات عنه بين السجناء، لأن الاحتياج الذكوري للجنس أعلى ما بين عشرة وعشرين ضعفا عن الاحتياج النسائي. وبسبب تدني سقف المستوى الأخلاقي والديني بين بعض المساجين، تحدث الممارسات الشاذة كثيرا جدا خصوصا مع الزحام في العنابر وما يتيحه من التلامس بينهم، وأحيانا يدخل الانسان إلى السجن سليما ويخرج منه شاذا جنسيا، وتحدث في سجون النساء أيضا تلك الممارسات الجنسية الشاذة بشكل أقل، لأن الاحتياج عند المرأة هو عاطفي في المقام الأول، لكن ما يحدث أحيانا ان بعض السجينات يقمن باثارة بعضهن البعض، أي تشجع الواحدة الأخرى على القيام بهذه الممارسة معها.

[٣] ابو حميدة، عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠

[٤] الصرايرة، نائلة والتوايهة، عباطة (٢٠١٥). المثلية الجنسية والعنفالجنسي لدى نزلاء ونزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢، ص٣٥٠.

- الحد من الجرائم الأخلاقية في المجتمع من خلال حماية زوج النزيل الموجود في الخارج من الانحراف.
- الحفاظ على الأبناء من التشتت والضياع في حال انحراف الزوجة.
- تساهم الخلوة الشرعية في تحسين سلوك النزيل نحو الأفضل.
- الاستقرار الاجتماعي في المجتمع من خلال تقليل نسبة الطلاق المترتبة على سجن أحد الزوجين.
- تساهم الخلوة الشرعية في الحد من حالات الشذوذ الجنسي.

المطلب الثاني / الآثار النفسيّة:

لعل أهم تأثير نفسي تحققه الخلوة الشرعية هي حل بعض المشاكل الجنسية في السجون، فالسجين داخل السجن لا يخرج عن طبيعته البشرية، بل يبقى في أمس الحاجة لإشباع رغباته الجنسية، وإن عدم تمكينه من ذلك سينعكس سلباً على حالته النفسية، ولعل ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية، فالسجين عندما يحرم من حقه من ممارسة الجنس بشكل طبيعي، إما أن يصير وهو ما تلتزم به فئة قليلة، وإما أن يلجأ إلى الإشباع الجنسي الذاتي، أو أن ينزلق في هاوية الشذوذ الجنسي[1].

ولعل أبرز الأمراض النفسية التي يمكن أن ترتبط بعدم ممارسة الخلوة الشرعية هي الانفعال والإحباط والإكتئاب وممارسة العنف في مختلف الأفعال وسلوكيات الحياة مع بقية النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية وبقية أفراد المجتمع بعد الإفراج عنه، هذه الأمراض النفسية التي تصيب النزلاء نتيجة الحرمان الجنسي يمكنها أن تفسر قلة جدوى البرامج التأهيلية والتربوية التي تقدم للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية بغرض تأهيلهم وإعدادهم ليعودوا أفراد منتجين يخدمون مجتمعاتهم بدلاً من خرق أنظمتها، لذا فإن تمكين النزلاء من الخلوة الشرعية سيكون عاملاً ناجعاً في تحقيق التوازن النفسي ومن ثم تفادي المشاكل النفسية التي قد نصيبهم[2].

---

[1] البستاني، تافكة، سعيد، محمد (٢٠٢٠). حق النزيل في المؤسسات الإصلاحية المعاشرة الزوجية نموذجاً، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد ٢، ص٢١٨.

[2] المرجع السابق، ص٢١٩.

كما تو صل المخت صين في عـ لم ا لنفس وعـ لم ا لجنس إلا أن الخ لوة الـ شرعية والممار سة الجن سية بين الأزواج تـ ساهم في تحـ سين الـ صورة الذاتـ ية للنز يل، فالممار سة الجن سية يجـ عل الأزواج يـ شعرون عـ لى نحو أفـ ضل حول أنف سهم، فالـ شخص ا لذي يمارس ا لجنس عادة ما يـ قدر نف سه بـ شكل أ كبر، كـ ما تـ ساهم الخ لوة الـ شرعية في تخف يف الـ توتر والقـ لق، حـ يث تـ شير الدرا سات إلى أن ممار سة ا لجنس بين الأزواج يخفف ضغط الدم ويخفف حالات التوتر مثل القلق الاجتماعي(١).

يمـ كن للباحـ ثان في هذا الـ صدد أن يؤ كدا عـ لى أن الـ تأثيرات النف سية للخ لوة الـ شرعية لا ترتبط فـ قط بالنز يل ا لزوج دا خل مرا كز الإ صلاح والتأهـ يل، وإ نما يمـ تد تأثيره عـ لى ا لزوج المو جوج في ا لخارج، وغالـ باً ما تـ كون الزو جة، فالزو جة أيـ ضاً بحا جة إلى إ شباع الغر يزة الجـ سنية أ سوة بالزوج، وإن الحر مان من هذه الحا جة، ير تب أمرا ضاً نف سية أ شرنا إلي ها سابقاً، وبالـ تالي ينعكس عـ لى الحا لة النف سية للأبـ ناء، وبالـ تالي يمكن نا أن نر صد الـ تأثيرات النف سية للخ لوة الـ شرعية لـ كلا ا لزوجين في النقاط التالية:

- التخفيف من حالات الاتحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية.
- التخف يف من الأ مراض النف سية المرتـ بة عـ لى الحر مان الجن سي ولـ عل أبرز ها الاحباط والانفعال والإكتئاب.
- التخفيف من حالات التوتر والقلق للنفسي.
- تحسين الصورة الذاتية للأزواج وشعورهم نحو أنفسهم بشكل أفضل.
- الاستفادة من البرامج التأهيلية والتربوية التي تقدم للنزلاء.

المطلب الثالث / الآثار الصحيّة:

إن حر مان النز يل من حق المعا شرة الزوج ية يجعـ له يـ فرغ رغبـ ته وغريز ته الجن سية بإ سلوب خاطئ يؤدي للإ صابة بالأمراض الجن سية بين الـ نزلاء، بجا نب طرق التفر يغ الجن سي ا لذي ا لذي يمن عه بـ عد ذ لك من إمكاند ية الممار سة الطبيعـ ية له، فالنزلاء المـ فرج عنهم يفـ ضلون الإ شباع الجن سي ا لذاتي لأذ ها تـ شبع رغبا ته بـ شكل

(١) تقرير منشور على الموقع الإلكتروني https://www.webteb.com/articles/10- تاريخ الدخول ١٩-٧-٢٠٢١ الساعة ١٢:٤٩ صباحاً.

أكبر خصوصاً إذا تعلقت الشوة لديه بأفكار معينة لا يمكن تطبيقها بشكل كامل أو جزئي في الحياة الواقعية[١].

كما أن احتمالات انتشار الايدز داخل سجون النساء بفعل هذا الشذوذ الجنسي رغم أنه لا يوجد اتصال جنسي مباشر، لأن الفيروس يتواجد داخل الغشاء المخاطي للقنوات التناسلية ويمكن انتقاله بواسطة الأصابع[٢]، وبالتالي تساهم الخلوة الشرعية في الحد من خطر أنتشار فيروس الإيدز.

كما يؤكد خبراء الصحة أن الخلوة الشرعية والممارسة الجنسية بين الأزواج تساهم في تعزيز الجهاز المناعي، حيث وجد أن ممارسة الجنس مرتبط مع مستويات أعلى من الأجسام المضادة المناعية التي تسمى (الأميتوغلوبولينات) والتي تحمي الجسم من نزلات البرد والالتهابات المختلفة، كما أن الجنس يحسن صحة القلب، فالدراسات التي نشرت في السنوات العشرين الماضية تكشف أن الأشخاص الذين يمارسون الجنس يقل لديهم خطر الإصابة بجميع أنواع السكتة الدماغية، والنوبات القلبية، كما يقلل الجنس من الألم، فالجنس يجعل الجسم يفرز هرمون (الأوكسيتوسين) بالإضافة إلى ذلك أثناء العملية الجنسية يتم إفراز (الأندورفينات) بمستويات مرتفعة، وكلا الهرمونين يعتبر مسكنات ألم كيميائية يمكن أن تقلل من الصداع وألم المفاصل وألم العضلات، كما يساعد الجنس على النوم بشكل أفضل وأعمق[٣].

وعليه، يمكن للباحثان تلخيص التأثيرات الصحية للخلوة الشرعية للنزلاء وأزواجهم على النحو التالي:

- التقليل من خطر الإصابة بالإمراض الجنسية نتيجة التفريغ الجنسي الخاطئ.
- التقليل من احتمال انتشار مرض الإيدز وخصوصاً في سجون النساء.

---

[٢] شيماء حسن علي، تقنين الخلوة الشرعية في ظل السياسات الإصلاحية داخل السجون المصرية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني https://www.maatpeace.org/old/node/693.htm تاريخ الدخول ١٨-٧-٢٠٢١ الساعة ٥:٠٣ مساء

[١] اسماعيل، فراج (٢٠٠٧). جدل حول إباحة الجنس الشرعي بالسجون المصرية بعد انتشار الشذوذ، تقرير مشنور على الموقع الإلكتروني https://www.alarabiya.net/articles/2007/07/08/36345 تاريخ النشر ٨-٦-٢٠٠٧ تاريخ الدخول ١٩-٧-٢٠٢١ الساعة ١:١٩ صباحاً.

[٣] تقرير منشور على الموقع الإلكتروني https://www.webteb.com/articles/10- تاريخ الدخول ٢٠-٧-٢٠٢١ الساعة ١١:١٧صباحاً.

- للخ لوة ال شرعية أهم ية في تح سين صحة الإن سان، وخصو صاً في تعز يز الج هاز المناعي، والمخافظة على صحة القلب، وتكسين الألم، وتحسين النوم.

من ج هة أ خرى يم كن ل نا بالإ ضافة إلى ال تأثيرات الاجتماع ية والنف سية وال صحية، تحد يد تأثيرات أ خرى إيجاب ية للخ لوة ال شرعية ل نزلاء مرا كز الإ صلاح والتأه يل، ل عل أبرز ها الم ساهمة في الح فاظ ع لى الن ظام في مرا كز الإ صلاح والتأه يل، من خلال منح حق الخ لوة ال شرعية لل نزلاء ذوي ح سن ال سلوك الج يد والان ضباط والإل تزام بالتعلي مات والأنظ مة ا لتي تحددها إدارة مرا كز الإ صلاح والتأه يل، وبال تالي ت ساهم في حفظ الأمن والنظام في المراكز سعياً نحو الاستفادة من حق الخلوة الشرعية.

المبحث الثالث

معوقات تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل والنظريات المُفسرة لذلك

ع لى ا لرغم من أهم ية تطب يق الخ لوة ال شرعية ل نزلاء مرا كز الا صلاح والتأه يل، فح سب الدرا سات العلم يّة حول المو ضوع ه ناك العد يد من الفوا ئد لتطب يق الخ لوة ال شرعية تحد يداً في ما يتع لق بديمو مة العلا قة الزوج ية بين ا لزوجين، الأ مر ا لذي ي نتج ع نه إ ستمرارية ا لزواج والأ سرة و عدم تفكيك ها، تحدياً لدى ال نزلاء المح كومين أح كام عال ية، إلا أن ه ناك العد يد من المعو قات ا لتي توا جه تطب يق الخ لوة ال شرعية في المرا كز الا صلاحيّة تحد يداً في ا لدول العرب ية ال شرقية الإ سلامية ا لتي تتم تع بـ عادات وتقال يد وأ عراف و قيم معي نة لا يم كن تجاوز ها، ل عل من أ هم ت لك المعوقات ما يلي:

المطلب الأول / المعوقات الاجتماعيّة:

المعو قات الاجتماع ية هي ت لك المعو قات ا لتي ت قف عائق أ مام تطب يق الخ لوة ال شرعية دا خل مرا كز الإ صلاح والتأه يل النا جمة عن المجت مع وأ فراده، من أهم ها ما يلي:

- عدم تق بل المجت مع وأ فراده إ ختلاء ا لزوج بزوج ته أو الزو جة بزوج ها دا خل أ سوار مراكز الإصلاح والتأهيل، لأن ذلك يتعارض مع ما هو مقبول مجتمعياً.
- ر فض المجت مع وأ فراده لف كرة حمل الزو جة وزوج ها دا خل مرا كز الإ صلاح والتأه يل (و صمة ال عار المُجتمع يّة)، هذا ع كس حمل الزو جة وزوج ها معت قل في ال سجون الإ سرائيليّة، فالحا لة الأولى تؤدي إلى و صمة عار للزو جة وأه لها وأ هل زوجها في حين الحالة الثانية تؤدي إلى الفرح والإبتهاج والسعادة.

- عدم تق بل الـ عاملين في مرا كز الإ صلاح التأه يل الإ شراف عـ لى أ ماكن و غرف الخ لوة الـ شرعيّة، لما لذلك من خصو صيّة في العلا قة الزوج يّة بين الأزواج، ف من وج هة ن ظرهم ك ما ن ظر جم يع أ فراد المجت مع لا يحق لأ حد مراق بة ا لزوجين خلال ممار ستهم العلا قة الجن سيّة م عاً، كون هذا الف عل يت عارض والـ عادات والتقاليد المُجتمعيّة[1].
- شعور الزو جة بالإحراج الـ كبير في حال ر غب زوج ها النز يل بالخلوة الـ شرعيّة، حيث أن إجراءات التجهيز للخلوة يُشعر الزوجة بالإحراج.
- عدم تق بل النز يل الإ ختلاء بزوج ته والنزي لة بزوج ها دا خل أ سوار المرا كز الإ صلاحيّة والتأهيل يّة، لأن ذ لك يت نافى مع عادات وتقال يد المجت مع الـ شرقي الرافض لذلك.
- الخ لوة الـ شرعيّة قد ت كون الـ سبب في تهر يب المنو عات للنز يل، هذا ي عود لإشكاليّة الرقابة على النزيل في حالة الخلوة الشرعيّة[2].

المطلب الثاني / المعوقات الاقتصاديّة والماليّة:

من أ جل تحق يق وتطب يق الخ لوة الـ شرعية لل نزلاء لا بد من تجه يز أ ماكن خا صة لذلك دا خل مرا كز الإ صلاح والتأه يل، ت لك الأ ماكن تح تاج لت كاليف عال ية، قد ت كون ت لك الت كاليف من أ هم المعو قات الاقت صادية والمال يّة ا لتي ت قف عائق أمام تطبيق الخلوة، بمعنى اخر ضعف الاقتصاد وقلة الموارد الماليّة تؤثر على:

- تخصيص أماكن خاصة بالخلوة الشرعية داخل مراكز الاصلاح والتأهيل.
- تجه يز الأ ماكن بكا فة المـ ستلزمات الحياتـ يّة، تحد يداً إذا كان النز يل إ مرأة وحا مل، في هذه الحا لة تح تاج النزي لة لـ كان مُج هز بتجه يزات خا صةبالحمل والولادة.
- عـ مل درا سات وأ بحاث علم يّة لأ سر الـ نزلاء لمعر فة موقفهم من الخ لوة الـ شرعيّة لأبناؤهم داخل مراكز الإصلاح والتأهيل.
- تجه يز أ ماكن الخ لوة بأجهزة تف تيش خا صة لـ منع تهر يب المنو عات لل نزلاء خلال فترة الإختلاء[1].

---

[1] البستاني، تافكة و سعيد، محمد، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.

[2] عبد الكريم، سعادة (٢٠٢٠). حقوق السجين في ظل المواثيق الدوليّة وإنعكاساتها على التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: الجزائر، ص٩١.

المطلب الثالث / المعوقات الفقهيّة:

المعو قات الفقهيّة تعني تلك المعو قات التي تو ضع من قبل الفقهاء والباحثين المختصين في مجال علم العقاب والإجرام أمام تطبيق الخلوة الشرعية، فالفقهاء والباحثين والمختصين لهم نظرة خاصة فيما يخص تطبيق الخلوة الشرعية، انقسمت الآراء ما بين خبراء الطب وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء القانون فيما يخص الخلوة الشرعية ما بين مؤيد ومعارض، واختلفت كذلك بين الفقهاء في الفقه الاسلامي حول جواز الخلوة الشرعية أو عدم جوازها، إن من يعارض تطبيق الخلوة الشرعية يعارض تطبيقها لعدة أسباب لعل من أهمها ما يلي:

- إن حرمان النزيل من ممارسة حقه الشرعي لا يعني القسوة عليه، وإنما هو نتيجة ممارسته لسلوكيات مخالفة لعادات وتقاليد المجتمع ويعاقب عليها القانون.
- يجب على النزيل أن يضبط نفسه ويسيطر على غرائزه وشهواته داخل مراكز الاصلاح والتأهيل خلال تنفيذ حكمه.
- إن إختلاء النزيل بزوجته أو النزيلة بزوجها يخل بشروط العقوبة سالبة الحرية[٢].
- إن تطبيق الخلوة الشرعية داخل المراكز الاصلاحيّة يؤدي إلى تحويلها لفنادق ليس الهدف منها تحقيق الردع من خلال العقوبة سالبة الحرية[٣].

المطلب الرابع / معوقات أخرى:

إضافة للمعوقات السابقة هناك معوقات أخرى تحول دون تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الاصلاح والتأهيل منها:

- قد تؤدي الخلوة الشرعية بين الأزواج داخل بيئة مراكز الاصلاح الغير مؤهلة بمستلزمات الحياة إلى الإصابة بأمراض صحيّة قد تكون في الكثير من الأحيان خطيرة ومعديّة، كمرض الإيدز على سبيل المثال الناتج عن انتشار الممارسات الجنسية الشاذة بين النزلاء لعدم مقدرتهم على ممارستهم حياتهم الجنسية الطبيعية.

---

[٣] البستاني، تافكة و سعيد، محمد، مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

[١] عبد الكريم، سعادة، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

[٢] سلاودة، عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

- ان ذ ظام الخ لوة ال شرعية يتط لب من إدارة المؤسـ سة العقاب ية ا تخاذ الا جراءات اللاز مة وال ضرورية ا لتي تك فل التأ كد من ان الخ لوة بين الأزواج لا تمس بأمنها[١].
- تكدس النزلاء داخل مراكز الاصلاح والتأهيل (الإكتظاظ).
- سوء أوضاع النزلاء داخل المراكز.
- انعدام الرعاية الصحيّة.
- إنعدام الرعاية الاجتماعيّة
- صعوبة تطبيق الخلوة الشرعيّة في حال كان النزيل مُتزوج أكثر من زوجة[٢].
- الخلوة الشرعية تُعتبر إهانة لكرامة المرأة.
- الخلوة الشرعية تعطي للنزيل حق ليس من حقه.
- مرا كز الا صلاح والتأه يل لا تُع تبر المـ كان المُنا سب للخ لوة ال شرعية بين الأزواج.
- الخ لوة ال شرعية خروج عن كل الأ عراف وال عادات والتقال يد وال قوانين والشرائع السماوية[٣].

إن ما سبق يو ضح لـ نا أ نه وع لى ا لرغم من أهم ية تطب يق الخ لوة ال شرعية دا خل مرا كز الا صلاح والتأه يل، الا أن هـ ناك العد يد من ا لدول يرفض شعبها تطب يق الخ لوة دا خل مراكز ها، ودول أ خرى حكومتـ ها توا فق ع لى تطب يق الخ لوة ك ما في م صر، فالحكو مة الم صرية لم تـ عارض الخ لوة ال شرعية لكنـ ها لا تـ ستطيع تطبيقـ ها ع لى ارض الوا قع بـ سبب العقـ بات الماد ية والتجه يزات والتـ كاليف العال ية، إلا أن شعبها بين مؤ يد ومـ عارض لذلك ك ما لدى العد يد من المجتمـ عات العرب ية، حـ يث أن المعار ضين أك ثر بـ كثير من المؤ يدين تحد يداً في ا لدول العرب ية ال شرقية الا سلامية، ذ لك ا لدول ا لتي ترى أن العلا قة الزوج ية بين الأزواج خط أ حمر لا يجب الإ قتراب مـ نه، هذه العلا قة خا صة بالأزواج فـ قط ولا يجب أن تتم إلا في غر فة خا صة بـ هم في مـ نازل مُغل قة و ليس في مرا كز الإ صلاح أ مام مرآى الجم يع، وأن من يـ قوم بذلك يع تبر مُت مرد

---

[١] عبد الكريم، سعادة، مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

[٢] مطاوع، نادية (٢٠١٩). الخلوة الشرعية للسجناء قضية رأي عام في مصر، لمزيد من التوضيح أنظر/ ي الرابط https://elaph.com/Web/NewsPapers/2009/3/420800.html، تاريخ الدخول ٢٠٢١,٧,٢٣ الساعة ٨ مساءً.

[٣] الفهيد، عبد الوهاب وناجي، أشرف (٢٠١٢). خلوة السجين بزوجته بين الرفض والقبول، مجلة البشائر، العدد (٤٦)، ص ص١٤-١٩.

ع لى الـ عادات والتقال يد والـ قيم المُجتمع يّة، و سوف يو صم بو صمة إجتماع ية سلبية، هذا ما تؤ كده نظر ية الو صم ا لتي ت قوم بو صم سلوكيات الـ شخص ح سب ما هو م سموح ف يه دا خل المجت مع، إن نظر ية الو صم ترى أن الجما عة هي من تخ لق الا نحراف من خلال صناعة القوا عد ا لذي يُ شكل خرق ها الإ نحراف، لذا و من ه نا الـ سلوك المن حرف يف تطب يق الخ لوة الـ شرعية هو ذ لك الـ سلوك ا لذي تم و صمه من ق بل المجت مع كو نه خارج عن م عايير وقوا عد و قيم المجت مع[1]، ك ما وتؤ كده نظر ية الثقا فة (الوطن ية والفرع ية) ا لتي نق صد ب ها أن المجتم عات تخت لف من ح يث الثقا فة ا لتي ت سودها، بمع نى بما أن الثقا فة من صنع الإن سان ف من الطبي عي أن ها تخت لف من مجت مع إلى آ خر، لأن من الوا ضح أن ما يف عله الـ ناس و ما يعتقدو نه و ما يعطو نه قي مة يخت لف من مجت مع إلى آ خر، وإن ما يعت قده فرد م عين و ما يف عله يتو قف ع لى الثقا فة ا لتي ين شأ يف ظ لها هذا الـ فر، إذ تل عب الثقا فة دوراً ها ماً يف ح ياة الـ فرد والجما عة، هذا ما أ كده بير جس ح يث أ كد ع لة أهم ية الـ قيم والثقا فات كعمل يات اجتماع ية يف تف سير الـ سلوك الان ساني، وأ كد ذ لك اي ضاً عل ماء الجر يمة ح يث أ كدوا أهم ية الثقا فة يف تف سير الـ سلوك المن حرف عن الـ سلوكيات المُجتمع يّة دا خل المجت مع، هذا ي عني أن الثقا فات الفرع ية لها دور كبير يف ممار سة الانحرا فات والـ سلوكيات الـ غير سوية من ق بل ب عض الا فراد ممن يت سمون ب ضعف الـ ضبط الاجت ماعي و ضعف التن شئة الاجتماع ية، إن ما سبق يو ضح ل نا ا نه لا يم كن و ضع تف سيرات عن سلوك الـ فرد أو الجما عة، أو ح تى مجتم ما كاملاً دون الر جوع إلى الثقا فة الـ سائدة يف المجت مع[2]، تحد يداً الثقا فة الفرد ية أو الجمع ية، ح يث أن ق بول الخ لوة الـ شرعية أو رف ضها يعت مد ع لى ثقا فة الفرد ية أو الجمع ية، اذا كا نت ثقا فة فرد ية نجد ان هو ية الـ فرد منبث قة من ن سق فردي لا جماعي مما ي عني ق بول الخ لوة ح تى لو كان ذ لك ضد الن سق الجم عي و تمرد ع لى الـ عادات والتقال يد، وفي حال كا نت الثقا فة جمع ية هذا ي عني أن هو ية الـ فرد منبث قة من الن سق الجم عي الاجت ماعي مما ي عني عدم ق بول الخ لوة الـ شرعية يف حال كان المجت مع را فض لذلك و غير متق بل خ لوة النز يل بزوج ته وخ لوة الزو جة بزوج ها[3]، ه نا ي كون الـ ضبط الاجت ماعي ف عال وم سيطر ع لى الـ فرد ك ما يف نظر ية

---

[1] وريكات، عايد (٢٠٠٨). نظريات علم الجريمة، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، ص١٩٤-١٩٥.

[2] وريكات، عايد (٢٠١٣). نظريات علم الجريمة، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، ص١٦٩ و ص٤٥١.

[3] وريكات، عايد (٢٠١٤). علم النفس الجنائي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، ص ٢٣٥.

الـ ضبط الاجت ماعي لـ عالم هر شي ا لذي يرى أن الا فراد أ حرار في ممار ساتهم و سلوكياتهم، وإن ما يمنعهم عن ت لك الممار سات والـ سلوكيات هو علا قتهم وروابط هم الأجتماع ية، في حال كا نت ت لك ا لروابط ضعيفة يف عل ما ي شاء ح تى لو كا نت أفعا له ضد الجما عة والمجت مع، وإذا كا نت ا لروابط قو ية يمت نع عن ف عل ما يخالف الجماعة والمجتمع[١].

ك ما وتؤ كدها النظر ية الأيكولوج ية ا لتي ترى أن الإن سان في تعام له مع الطبي عة يحاول دائ ما أن يتك يف مع ها ح تى وإن كان ي سعى لـ سيطرة علي ها وتطويع ها لإ شباع حاجا ته، إلا أن ع جز الإن سان في كثير من الأح يان يجع له يكت سب صفات بيولوج ية وثقاف ية تمك نه من التك يف والتوا فق مع ظروف بيئ ته، ف هذه النظر ية ترى أن للوا قع الإيكو لوجي دور أسا سي في صياغة وب ناء الثقا فة، ح يث يظ هر ذ لك في سماد ها الثقاف ية وأ نماط سلوكها وأنظمت ها الاجتماع ية وفنون ها وتقال يدها وديانات ها، ف علا لـ ظروف الطبيع ية المحي طة بالإن سان سلطان قاهر لتكي يف الإن سان و صياغة طبا عه وأمزج ته وي صبح كل منتو جه الث قافي مرتبط بت لك العوا مل المحي طة به، أ كبر دل يل ع لى ذ لك ر فض الـ كثير للخ لوة الـ شرعية ر غم أهميت ها لأن القوا لب الثقاف ية والعادات والتقاليد تريد ذلك وتفرض على المجتمع وأفراده التكيف معها[٢].

إضافة للنظريات السابقة لا بد من التطرق إلى النظريات التالية:

- نظر ية الخ جل: لـ عالم بريثو يت هـ نا ر بط بريثو يت نظر ية الخ جل مع كل من نظر ية الفر صة والثقا فة الفرع ية والـ ضبط، ف من أ جل حدوث الا نحراف لا بد من عدم توفر الو سائل المـ شروعة ا لتي ب سببها يل جأ الـ فرد لو سائل غير م شروعة قد ي ستمدها من الثقا فات الفرع ية المحي طة به، فع لى سبيل المـ ثال في ما يخص الخ لوة الـ شرعية دا خل مرا كز الإ صلاح و بما أن النز يل لا يمك نه إ شباع حاجا ته الجن سيّة ب طرق شرعية يل جأ لإ شباعها ب طرق خار جة عن عادات وتقال يد و قيم المجت مع م ستغل الفر صة لذلك، تتم ثل هذه الفر صة بتق بل النز يل

---

[١] وريكات، عايد (٢٠١٣). مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥.

[٢] جامعة محمد سطيف (٢٠٢١). نظريات الثقافة، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الرابط https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=3456، تاريخ الدخول ٢٠٢١,٧,٢٣ الساعة ٩:٣٠ مساءً.

للخلوة الشرعية داخل مراكز الاصلاح متأثراً بذلك بالثقافة الفرعية متجاوزاً الضوابط والقوانين المُجتمعية، ومتجاوزاً خجله[١].

- نظرية التحليل النفسي: لعالم فرويد أهم منطلقات هذه النظرية أن شخصية الفرد تتكون من ثلاث أجزاء رئيسية هي:
  - الهو: تُمثل الشهوات والرغبات الجنسيّة.
  - الأنا: تُمثل الواقع.
  - الأنا الأعلى: تُمثل الضمير والمعايير والقيم[٢]، اذا رغبنا تفسيرة بول النزيل للخلوة الشرعية بناءً على نظرية التحليل النفسي فنحن أمام خياراين، الأول في حال كانت الهو هي الطاغية والمسيطرة على الفرد هذا يعني قبول النزيل للخلوة الشرعية متجاوزاً كل العادات والتقاليد والضوابط الاجتماعية متمرداً على كل ما هو مرفوض في المجتمع، غير مبالي لوصمة العار التي ستلحق به وبزوجته وبأسرته مستغلاً الفرصة لتحقيق ذلك متجاوزاً التمييز بين الواقع والخيال، الثاني إذا كانت الأنا الأعلى هي المسيطرة هذا يعني أن الشخص لا يمكنه فعل ما يشاء ولا يمكنه تجاوز العادات والقيم المجتمعية، لذا يرفض فكرة الخلوة الشرعية حتى وإن كان محكوم لفترات طويلة.
- النظرية التكاملية: تعني النظرية التكاملية أن تفسير ظواهر الاجتماعية لا يتوقف على نظرية واحدة وإنما على عدة نظريات تتقاطع مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال إن تفسير ما يتعلق بالخلوة الشرعية يحتاج لعدة إتجاهات لتفسيره، إن ضعف الضوابط الاجتماعية، التمرد على العادات والتقاليد، استغلال الفرصة، إشباع الرغبات الجنسيّة، التأثر بالثقافات الفرعية وغيرها الكثير هي عبارة عن اتجاهات يمكنها تفسيرة بول أو عدم الفرد للخلوة الشرعية، حيث لا يمكننا الاعتماد على إتجاه وتفسيروا حد لذلك، من هنا لا بد من استخدام النظرية التكاملية لتفسير موضوع الخلوة الشرعية داخل مراكز الاصلاح والتأهيل[٣].

---

[١] وريكات، عايد (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص٣١١-٣١٢.

[٢] وريكات، عايد (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص١١٨-١١٩.

[٣] وريكات، عايد (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص٣٥١.

النتائج:

١. للخ لوة ال شرعية في مرا كز الإ صلاح والتأه يل دور في إ عادة تأه يل ال نزلاء من النواحي الاجتماعية والنفسية والصحية.

٢. أ قرت المواث يق الدول يّة حق النز يل في الخ لوة ال شرعية ب شكل وا ضح و صريح، رغم ذلك لم تمنح غالبية النظم العقابية هذا الحق للنزيل.

٣. لم تت طرق قوا عد ا لحد الاد نى لمعام لة النز يل عن حق النز يل في الخ لوة الشرعية، في حين تطرقت قواعد نيلسون مانديلا لهذا الحق.

٤. اتفق الفق هاء ع لى جواز ز يارة زو جة النز يل له لرؤي ته وتزو يده بالط عام محافظة ع لى ال صلة بي نه و بين أه له، ل كنهم اختل فوا في م سألة ز يارة الزو جة لزوج ها من اجل الخلوة الشرعية.

٥. إن قانون مرا كز الإ صلاح والتأه يل قد أغ فل عن تحد يد عدد مرات الخ لوة الشرعية التي يمكن أن يستفيد منها النزيل.

٦. ان تطب يق الخ لوة ال شرعية في مرا كز الا صلاح والتأه يل يجب ان تتم ضمن شروط منها:

أ. ي ستفيد من الخ لوة ال شرعية المح كوم ع ليهم ب سنة أو أك ثر، وبال تالي ا ستبعد المح كومين دون بأ قل من سنة وا ستبعاد المو قوفين، هذا مخالف لقواعد نيلسون مانديلا التي اشترطت عدم التمييز بين النزلاء.

ب. ي ستفيد من الخ لوة ال شرعية في مرا كز الإ صلاح والتأه يل ال نزلاء والنزيلات، هذا ما ينسجم مع قواعد نيلسون مانديلا.

ج. يجب أن تعقد الخلوة الشرعية في مكان داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

د. يت ضمن المكان شروط الخ لوة ال شرعية، ل عل أبرز ها و جود علا قة شرعية بين ا لزوج والزو جة، فالعلا قات غير ال شرعية غير مقبو لة، وأن ي كون المكان ساتراً ومغل قاً بع يداً عن الأن ظار، و هو ما ين سجم مع قواعد نيلسون مانديلا.

ذ. عدم التمي يز بين ال نزلاء ع ند تطب يق الز يارات الزوج ية، هذا ما يؤ كد ل نا عدم و جود شروط تتع لق بالنزلاء للا ستفادة من هذا ا لحق ك مدة الحكم أو أن يكون النزيل حسن السيرة والسلوك.

ر. تستفيد النزيلات الزوجات من هذا الحق بالقدر الذي يستفيد منه الرجال، وعدم اقتصارها على الرجال فقط.

ز. أن يكون هناك إجراءات وأماكن لتطبيق الزيارة الزوجية بشكل يحقق العدل والمساواة في الاستفادة من هذا الحق.

س. أن يكون هناك عناية واهتمام للحفاظ على سلامة الأزواج وصون كرامتهم، كالمحافظة على سرية الزيارة مثلاً.

ش. لا تمنح لمن تزوج داخل مركز الإصلاح والتأهيل وحكمه منخفض.

ص. يحصل النزيل على الخلوة الشرعية من خلال تقديم طلب لإدارة المركز يعبر عن حاجته للخلوة الشرعية يذكر فيها الوقت واليوم.

ض. يستفيد من الخلوة الشرعية المحكوم ذو السلوك الحسن.

ط. تمنح الخلوة الشرعية للنزلاء على فترات متباعدة.

ظ. يستفيد من الخلوة الشرعية جميع النزلاء بغض النظر عن تهمهم أمنية أم جنائية.

٧. إن لتطبيق الخلوة الشرعية داخل مراكز الاصلاح تأثيرات اجتماعية ونفسية وصحية على الأزواج وأسرهم، كما على النحو الأتي:

أ. التأثيرات الاجتماعية: تتمثل في استمرارية العلاقات الأسرية وترابطها، وعدم التفكك الأسري.

ب. التأثيرات النفسية: تتمثل في أن الخلوة الشرعية بين الأزواج تقلل من القلق والاحباط والاكتئاب والإضطرابات النفسية لكلا الزوجين، كما وتقلل من الإضطرابات للأبناء والأهل.

ج. التأثيرات الصحية: الخلوة الشرعية تقلل من خطر الاصابة بالأمراض الجنسية ومن خطر انتشار الأمراض المعدية تحديداً في حال ممارسة الأزواج للشذوذ الجنسي.

٨. رغم التأثيرات الايجابية للخلوة الشرعية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والفقهية تحدّ من تطبيقها داخل مراكز الاصلاح والتأهيل.

التوصيات:

تكمن توصيات البحث أن على الحكومات وإدارات مراكز الإصلاح والتأهيل:

- التقيد بالشروط الأساسية المطلوبة لتطبيق الخلوة الشرعية داخل المراكز الإصلاحيّة والتأهيليّة.
- تطبيق الخلوة الشرعية لجميع النزلاء بعدل ومساواة دون تمييز بينهم، بغض النظر عن التهمة تحديداً لأصحاب الأحكام العالية.
- أن يكون هناك اهتمام بالأزواج للحفاظ على سلامتهم وصون كرامتهم، كالمحافظة على سرية الزيارة على سبيل المثال.
- أن تنص وبشكل واضح وصريح على الضوابط التي يجب أن تتم خلال تطبيق الخلوة الشرعية.
- أن تُعدل قوانينها بما يتماشى مع القوانين والمواثيق الدولية، حيث يجب أن تكون تلك القوانين منسجمة مع التوجهات العقابية الحديثة الخاصة بالصلاح وتأهيل النزلاء.

قائمة المراجع:

١. ابو بطيخان، فؤاد (٢٠١٣). **واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة وسبل تطويره**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة

٢. أبو حميدة، عبد الحافظ (٢٠١٢). حق السجين في الخلوة الشرعية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الأدرني، **مجلة الجامعة الإسلاميةللدراسات الإسلامية**، المجلد ٢٠، العدد ١

٣. ايكرز، رونالد (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة**، ترجمة ذياب البداينة و رافع الخريشا، دار الفكر ناشرون وموزعون: عمان

٤. البحيرمي، سليمان (١٩٩٥). حاشية البحيرمي على الخطيب، دار الفكر: بيروت

٥. البستاني، تافكة، سعيد، محمد (٢٠٢٠). حق النزيل في المؤسسات الإصلاحية المعاشرة الزوجية نموذجاً، **مجلة دراسات قانونية وسياسية**، العدد ٢، ص٢١٨.

٦. بن عبدالله، الجريوي (١٩٩٠). **السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية مقارناً بنظام السجن والتوقيف وموجباتهما في المملكة العربيةالسعودية**، جامعة الإمام بن محمد بن سعود الإسلامية: السعودية

٧. بن مازة، برهان (٢٠٠٤). **المحيط البرهاني في الفقه النعماني**، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية: بيروت

٨. بواقنة، تهاني (٢٠٠٩). **تأهيل السجين وفقاً لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم ٦ لسنة ١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس

٩. الحارثي، سعيد بن سعد (٢٠١٢). **مؤشرات جودة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للسجون من وجهة نظر النزلاء- دراسة ميدانية على سجون محافظة الطائف**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض

١٠. الزحيلي، وهبة (١٤٠٩هـ). **الفقه الإسلامي وأدلته**، ط٣، دار الفكر: دمشق

١١. الصرايرة، نائلة والتوايهة، عباطة (٢٠١٥). المثلية الجنسية والعنفالجنسي لدى نزلاء ونزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد ٨، العدد ٢

١٢. عبد العالي، شويرف وحمادي، عبد الحكام (٢٠١٨). الحقوق الزوجية للسجناء في التشريع الإسلامي والتشريع الوضعي العلاقة الجنسية نموذجاً، **مجلة جيل حقوق الإنسان**، العدد ٢٦

١٣. عبد الكريم، سعادة (٢٠٢٠). **حقوق السجين في ظل المواثيق الدوليّة وإنعكاساتها على التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: الجزائر

١٤. عمر، بن جاري (٢٠١٨). أساليب المعاملة العقابية للسجناء في التشريع الجزائري، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد ٣، العدد٢

١٥. الغامدي، محمَّد (2000). **اتجاهات النزلاء نحو برامج التعليم والتدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية دراسة مسحية في إصلاحيات الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: الرياض

١٦. فغرور، رابح (٢٠١٨). نظام الخلوة الشرعية للسجين دراسة مقارنة بين التشريع العقابي الإسلامي والوضعي، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، المجلد ٧، العدد ١٣، ص٥٢٠.

١٧. الفهيد، عبد الوهاب وناجي، أشرف (٢٠١٢). خلوة السجين بزوجته بين الرفض والقبول، **مجلة البشائر**، العدد (٤٦)

١٨. موسى، مصطفى محمد (٢٠٠٧). **تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية**، دار الكتب القانونية: القاهرة

١٩. وريكات، عايد (٢٠٠٨). **نظريات علم الجريمة**، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان

٢٠. وريكات، عايد (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة**، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة: عمان

٢١. وريكات، عايد (٢٠١٤). **علم النفس الجنائي**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة: عمان

٢٢. يحيى، سمر (١٩٩٧). **أحكام الخلوة في الفقه الإسلامي**، ط١، دار اليازوري العلمية: عمان

٢٣. جامعة محمد سطيف (٢٠٢١). **نظريات الثقافة**،

٢٤. مطاوع، نادية (٢٠١٩). الخلوة الشرعية للسجناء قضية رأي عام في مصر.

٢٥. مقابلة منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.alhadath.ps/article/50984 تاريخ النشر ١٢-١-٢٠١٧ تاريخ الدخول ١٥-٧-٢٠٢١ الساعة ٧:١٥ مساءً.

٢٦. فتوى منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?ID=11085 تاريخ النشر ٢٦-٢-٢٠٠٤ تاريخ الدخول ١٦-٧-٢٠٢١ الساعة ٨:٣٥ مساءً.

٢٧. الخلوة الشرعية للسجناء العقوبة في الإسلام شخصية لا تتعدى الجاني إلى غيره، مقال مشنور على الموقع الإلكتروني https://alqabas.com/article/12126 تاريخ النشر ٧-٤-٢٠١٦ تاريخ الدخول ١٦-٧-٢٠٢١ الساعة ٩:١٧ مساءً.

٢٨. تقرير منشور على الموقع الإلكتروني https://www.webteb.com/articles/10- تاريخ الدخول ١٩-٧-٢٠٢١ الساعة ١٢:٤٩ صباحاً.

٢٩. اسماعيل، فراج (٢٠٠٧). جدل حول إباحة الجنس الشرعي بالسجون المصرية بعد انتشار الشذوذ، تقرير مشنور على الموقع الإلكتروني https://www.alarabiya.net/articles/2007/07/08/36345 تاريخ النشر ٨-٦-٢٠٠٧ تاريخ الدخول ١٩-٧-٢٠٢١ الساعة ١:١٩ صباحاً

٣٠. شيماء حسن علي، تقنين الخلوة الشرعية في ظل السياسات الإصلاحية داخل السجون المصرية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني https://www.maatpeace.org/old/node/693.htm تاريخ الدخول ١٨-٧-٢٠٢١ الساعة ٥:٠٣ مساء

٣١. قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء لسنة ١٩٥٥

٣٢. قواعد نيلسون مانديلا لسنة ٢٠١٥

٣٣. قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤

٣٤. قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم ٦ لسنة ١٩٩٨

٣٥. قانون تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية التركي رقم ٥٢٧٥ لسنة ٢٠٠٤.

٣٦. الأمر الوزاري ذي العدد ١٧١٨ في ٢٠١٥/١٠/١٨ الصادر عن وزارة العمل والسؤون الاجتماعية في كوردستان العراق

٣٧. قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجزائري لسنة ٢٠٠٧